تقرير الندوة الإقليمية

اللا مساواة الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تونس، 13 و14 ماي 2022

fidh

Mai 2023 / N° 806f

جدول المحتويات

I. مُلخّص تنفيذي **5**

II. مقدمة الندوة: الظلم وعدم المساواة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: **5**

III. أشغال الندوة: **6**

1. أوجه عدم المساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: المظاهر والأسباب العميقة: **6**

1.1. مُقاربات ومفاهيم عدم المساواة: 6

1.2. عدم المساواة والمسألة الاجتماعية والنشاط الاجتماعي 8

1.3. النظام النيوليبرالي وشبكة المصالح والدولة الغنائمية وعدم المساواة 8

1.4. السياسة النقدية والتوازنات العامة 10

1.5. أوجه عدم المساواة ضد النساء والأقليات 10

1.6. الاحتلال والاستعمار والميز العنصري والنزاع المسلح: 11

2. مُكافحة أوجه عدم المساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: مُقاربات وتأمّلات **14**

2.1. الحاجة إلى إصلاحات ضريبية 14

2.2. السيادة الغذائية: 15

2.3. اقتصاد بديل في المنطقة 15

3. تبادل الخبرات: التقاطعات والتحالفات لمكافحة عدم المساواة بشكل أفضل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا **17**

3.1. أمثلة على الحركات الاجتماعية في المنطقة 18

الحركة النسوية 18

"مانيش مسامح"، أو لا للمغفرة في تونس 18

طرق التعبير لدى الشباب: موسيقى الراب ومجموعات الألتراس 18

الحركات البيئية 19

الحركة اللبنانية «طلعت ريحتكم» 19

الحراك الشعبي في الأردن 19

حركة الريف المغربية 19

شبكة التقاطع في المغرب 19

التقاضي الاستراتيجي لكي تكون الحقوق فعّالة (مُحامون بلا حدود ASF) 21

مساءلة المؤسسات المالية الدولية (الفدرالية الدّولية لحقوق الإنسان FIDH) 21

بناء تحالُفات لتعزيز حُقوق الإنسان (المعهد العربي لحقوق الإنسان) 22

ورقة تونس حول السياسات المتعلّقة بواقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

مقدّمـــــة

تندرج هذه الورقة التي نتناول فيها واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تونس في إطار برنامج "سواسية" الرامي إلى إعداد ورقات سياسات توجيهية حول واقع حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كل من فلسطين ومصر ولبنان وتونس والمغرب. وهي تهدف إلى تشخيص واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المنطقة ومحاولة رصد المشاكل والعراقيل التي تعيق المساواة وتحول دون الإعمال الفعلي لتلكم الحقوق والسعي إلى تحديد المسؤوليات والأسباب واقتراح مجموعة من الحلول الموجهة الى أصحاب القرار والمتدخلين في المسألة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي بغاية الضغط والمناصرة من اجل تجسيد هذه الحقوق مع التركيز بالخصوص على الحق في الصحة وفي العمل وفي الحماية الاجتماعية والحق في الماء مع التطرق إلى بعض جوانب حقوق المهاجرين. وتعتمد هذه الورقة، قدر الإمكان، المقاربة الحقوقية المبنية على النوع الاجتماعي مع تبجيل الفوارق المتعلقة بالنساء والشباب.

I. مُلخّص تنفيذي

يومي 13 و 14 مايو 2022، اجتمع قُرابة المائة وعشرين ناشط وناشطة ممن يُمثلون الحركات الاجتماعية في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط بالإضافة إلى أكاديميّين,ات ومُمثلين,ات عن رابطات الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان وشركاءها.

انتظمت هذه الندوة الإقليمية لإطلاق مشروع سواسية الذي تنفذه الفدرالية مع مؤسسة الحق (فلسطين)، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب (ADFM)، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES)، المبادرة المصرية للحقوق الفردية (EIPR) والمركز اللبناني لحقوق الإنسان (CLDH).

يهدف برنامج "سواسية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، روافع المساواة والعدالة الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، إلى **المساعدة في مزيد تعبئة العديد من المجموعات التي تعمل من أجل التغيير: مُنظّمات المُجتمع المدني ونُشطاء الحركات الاجتماعية والأكاديميين ومراكز البحوث والمثقفين الذين يعملون ضد ظواهر عدم المساواة استنادا أساسا إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على النحو المُحدّد في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان**.

يمتدّ مشروع سواسية على مدى ثلاث سنوات (2022-2024) ويتمحور حول ثلاث مُكوّنات رئيسية:

- أنشطة مُشتركة لبناء قُدرات الأطراف العاملة من أجل التغيير.

- توثيق انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات الاقتصادية التي تُولّد أوجه عدم المساواة واستعراض المُمارسات الجيدة لمعالجة هذه الأوجه.

- الدعوة والمُناصرة على الصعيدين الإقليمي والدولي لدفع الدول المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

- ملاحظة حالات التمييز التي يُحتمل أن تُشكّل عائقا أمام التحرّر الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

أتاحت ندوة تونس فرصة للشروع في تقييم حملات التعبئة من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على مدى العقد الماضي من خلال المناقشات وتبادل الخبرات بين نشطاء وناشطات الحركات الاجتماعية ومجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان والخبراء,ات العاملين في القضايا المُتعلّقة بعدم المساواة وذلك من أجل تعزيز المُقاربات المتقاطعة والمُضي قدما نحو تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

II. مقدمة الندوة: الظلم وعدم المساواة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

يشير **أباهر السقا**[1] في مُقدّمة تقرير النّدوة إلى أن إحدى المشاكل الرئيسية التي تُعاني منها المجتمعات العربية منذ نشأة الدّول المستقلة هي وجود **اختلالات هيكلية** بسبب عدم المساواة والظلم الذي استمر بعد فترة الاستعمار. وتُعزى هذه الاختلالات في معظمها إلى سياسات تمييزية ضد فئات اجتماعية معينة وإلى اعتماد سياسات لصالح أقلّيات أو جماعات إثنية أو حزبية. تستند التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المعاصرة في المنطقة إلى مُحدّدات مُتعدّدة بما في ذلك على سبيل المثال لا

[1] أباهر السقا: عالم اجتماع فلسطيني من جامعة بيرزيت في الضفة الغربية

الحصر: **العرق والجهويّة والنوع الاجتماعي والطائفية والخيارات التعسفية للهويّة.** وتنعكس آثار عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في التفاوتات على مُستوى فُرص العمل وأنماط الحياة وفي التمييز في العديد من مجالات الحياة اليومية. كلّ هذا يحدّ من قُدرة بعض الفئات الاجتماعية على ركوب المصعد الاجتماعي والاقتصادي والحلم بتغيير واقعها، مما يُؤدّي إلى تعزيز الإقصاء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. إن التركيز فقط على عدم المساواة والظلم المرتبطين بالتفاوتات في الثروة والأجور هو قراءة مبسطة لأن هذه المعايير الخصوصيّة ليست المؤشرات الوحيدة للظلم وعدم المساواة في المنطقة إذ أنّ الواقع المعاش يكشف عن وجود مؤشرات أخرى تتعلق باعتبارات أسريّة وإثنيّة وانفصال اجتماعي حسب النوع الاجتماعي فضلا عن مُحدّدات أخرى تتعلق بالإعاقة وغيرها.

تكشف المطالب الاجتماعية والاقتصادية التي تمّ التعبير عنها على مدى العقد الماضي في المنطقة أن معظم هذه القضايا تُمثلُ جزءا من اهتمامات العديد من المواطنين والمُواطنات: **القوة الشرائية وارتفاع الأسعار، وهشاشة نظام الرعاية الصحية، والتوزيع غير المتكافئ للمياه والكهرباء** بين مناطق الدولة الواحدة، والتفاوتات في **جودة التعليم والتوظيف، وغياب الحق في التأمين الاجتماعي** في الكثير من الحالات. وبما أنها حقوق لا يُمكن التفويت فيها أو التنازل عنها في جميع المجتمعات، فإن انتهاكها يزيد من التوترات الاجتماعية ويغذي الرغبة في الهجرة إلى الخارج وخاصة بين الشباب كما يعزز انعدام الثقة وانعدام الأمن وغياب مستقبل آمن للأجيال القادمة. **وتؤثر هذه الظواهر الناجمة عن الاختلالات الهيكلية على الاستقرار الاجتماعي وتسهم في تفاقم مشاكل طال أمدها: الفقر والبطالة وسوء توزيع الثروة، بالإضافة إلى التلاعب بالأرقام الرسمية من أجل تعزيز روايات الدول عن بعض النجاحات الاقتصادية والاجتماعية المسجلة هنا وهناك و يشير العديد من العلماء إلى دور تعميم النظام النيو ليبرالي أو كما يُسمّيه مايكل بوراري، ' la marchandisation"(التسليع)[2] في تعميق عدم المساواة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمناخية بصفة عامة.**

III. أشغال الندوة:

1.أوجه عدم المساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: المظاهر والأسباب العميقة:

استعرضت هذه الجلسة التي ترأستها يسرى فراوس، رئيسة مكتب المغرب والشرق الأوسط في الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الوضع الحالي لعدم المساواة في المنطقة وكانت مقررة الجلسة أماني عويس، المُحامية في مركز عَمّان لدراسات حقوق الإنسان.

1.1 مُقاربات ومفاهيم عدم المساواة:

أكّد جيلبار الأشقر[3] في مداخلته بعنوان "**الوضع الحالي لعدم المساواة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**" على ضرورة توسيع مفهوم عدم المساواة الذي يقتصر لدى منظمات حقوق الإنسان على عدم المساواة في الحقوق السياسية مُغفلين في أغلب الأحيان الحقوق الاجتماعية. وأشار إلى إحدى دراسات اليونسكو السابقة التي كشفت **عن سبعة أبعاد لعدم المساواة**: عدم **المساواة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمكانية والبيئية والمعرفية**. تتعلق هذه الأبعاد بالتفاوتات بين المجموعات البشرية في فئاتها المختلفة أو طبقتها أو نوعها الاجتماعي أو عرقها أو غيرها.

[2] مايكل بوراري، مواجهة عالم غير متكافئ، مجلّة إضافات، العددان 31-32، صيف وخريف 2، صفحة 46.

[3] جيلبير أشقر أستاذ في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، حول العديد من الكتب بما في ذلك " الشعب يريد: دراسة منهجية للانتفاضة العربية"

كما أكّد أنه يجب توخي الحذر فيما يتعلق **بالأرقام الرسمية المتوفّرة في الدول الأعضاء في الجامعة العربية** والتي **تقلل من شأن عدم المساواة**. مثال ذلك أن الإحصاءات تُشير بأن دولة **مصر** تتميّز بمستوى من **عدم المساواة في الدخل يقترب من المستويات المُسجّلة في الدول الاسكندنافية** مما يجعلها من بين أعدل دول العالم من حيث توزيع الدخل بين السكان. هذه الأرقام دفعت البنك الدولي إلى استحضار ما يسميه "**لغز اللامساواة العربية**"، اللغز **الناشئ عن الاختلاف بين** مشاعر الناس حول ارتفاع مستوى اللامساواة الاجتماعية في المنطقة وحقيقة انخفاض هذا المستوى بحسب الأرقام الرسمية.

و قد إستشهد جيلبار الأشقر بأعمال باحثين مثل توماس بيكيتي وفاكوندو ألفارادو وليديا أسود اللذين أثبتوا في دراساتهم بأن عدم المساواة على مستوى الدّخل هو الأعلى في المنطقة التي يُطلقون عليها اسم «الشرق الأوسط» والتي يضعون فيها شمال أفريقيا، مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم وهو مستوى يقترب من درجة عدم المساواة في جنوب إفريقيا التي تُعتبرُ بكونها الحد الأقصى. يقول الأشقر إن **المؤشرات الرسمية المتاحة في المنطقة مغلوطة** بسبب **الافتقار إلى الشفافية** وعدم إمكانية **اعتماد البيانات الضريبية** مثل تلك المستخدمة لاحتساب مستويات الدّخل في الدول المتقدمة. فحتى التصاريح الضريبية تعكس تصوّرا خاطئا عن واقع منطقتنا لأنها تحتوي على مغالطات ناتجة عن الفساد وعدم الإعلان عن الدخل للتهرب الضريبي[4].

تتماشى هذه الفكرة مع رؤية الباحث **أديب نعمة**[5] الذي اعتبر في مداخلته بعنوان "**تأثير الدولة الغنائمية على انتشار الفقر وعدم المساواة في المنطقة**"، أنه بدلا من التعامل مع الإحصاءات الاختزالية، **يجب العمل على جمع البيانات المُتاحة من أجل ضمان تفاصيل نوعية وكمية حول وضع** الفئات الاجتماعية والسماح بتكوين صورة مُراعية وواضحة وديناميكية.

وأكد أديب نعمة على ضرورة الابتعاد عن الاقتصاد التقني لصالح **الاقتصاد السياسي** وعدم التمسك بالإجراء الاقتصادي الوحيد والاختزالي. **فمظاهر عدم المساواة مُعقّدة بجميع أبعادها**. وقال نعمة بأنّنا **نعيش في عالم قائم على التوزيع غير المتكافئ للثروة والدخل** وهذا يعني أنه من غير المُمكن الحفاظ حتى على استقرار هش للنظام مع هذا المستوى من عدم المساواة. وإذا تحقق الاستقرار مؤقتا، فسيكون ذلك من خلال أشكال مختلفة من الإكراه والعنف.

من جانبه تناول الباحث **نصر عبد الكريم**[6] في مُداخلته بعنوان «عدم المساواة في المالية العامة والميزانيات وآثارها على ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» **مفهوم الظلم** من خلال شرح **العلاقة بين الفقر والنظم السياسية**، كما أثار حقيقة أن الإنفاق العام في هذه البلدان لا فقط يتجاهل التنمية بل يشمل عددا قليلا من الأبعاد اجتماعية. لذلك، **فإن الإنفاق الحكومي لا يساهم في مُعالجة الضّرر الناجم عن الأنظمة الضريبية** بل على العكس، **فهو يزيد من تفاقم الظلم**.

ثم اقترح الباحث **خمسة معايير تقييم** اعتمدتها المنظمات الدولية مثل أوكسفام أو صندوق النقد الدولي لمعرفة متى تتحقق العدالة الضريبية: **شموليّة الضرائب، التوزيع العادل لعبء الضرائب وفقا للدخل والثروة والظروف الاجتماعية والاقتصادية، مبدأ التدرّج، إدارة الضرائب بكفاءة، الشّفافية ومتطلبات المساءلة وهيكلة الإنفاق العام وتكييفها مع احتياجات الناس**.

---

[4] لمزيد من التفاصيل، راجع https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/16863.pdf، بالإضافة إلى دراسة أخرى لجيلبير أشقر ترجمها إلى العربية وائل جمال "حول لغز اللامساواة العربية: حالة مصر" ، تونس، فريدريش إيبرت، 2020، متاحة مجانا على الإنترنت: https://www.unescwa.org/sites/default/files/22/news/docs

أنظر أيضا: policy-brief-ar.pdf-_19-rising_wealth_inequality_in_the_arab_region_amid_covid_00182، دراسة أجرتها ليديا أسود ، "عدم المساواة ومحتوياتها في الشرق الأوسط" ، بيروت ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مارس 2020. "قياس عدم المساواة في الشرق الأوسط ; وتوماس بيكيتي، ليديا أسود، مقتبس من فاكوندو ألفاريدو، "المنطقة الأكثر تفاوتا في العالم؟ ; مراجعة الدخل والثروة، 1990-2016 ، العدد 65 ،

[5] أديب نعمة، كاتب لبناني، خبير في شبكة المنظمات الإنمائية العربية غير الحكومية.

[6] نصر عبد الكريم، أستاذ الاقتصاد والتمويل، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين.

انتهى النقاش الى التوصيات التالية:

- ضرورة **مُراجعة أنظمة جمع البيانات** لضمان تقديم تفاصيل نوعيّة وكمّية عن وضع المرأة والفئات الضعيفة، من أجل الحصول على صورة واقعيّة ومفهومة وحيويّة للأوضاع الرّاهنة.

- **العمل على الحصول على أنظمة معلوماتية** قادرة على مراعاة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والفئات الهشّة والابتعاد عن منطق المعلومات الرسمية.

- **العمل على إعداد تقارير** تستند إلى **جمع البيانات الضريبية وتحليلها** كما هو الحال في الدول المتقدمة.

- **العمل على وضع مؤشرات تتعلّق بالنوع الاجتماعي** في الأبعاد السبعة لعدم المساواة: **عدم المساواة الاقتصادية، وعدم المساواة الاجتماعية، وعدم المساواة الثقافية، وعدم المساواة السياسية، وعدم المساواة المكانية، وعدم المساواة البيئية، وعدم المساواة المعرفية.**

- **مراجعة التحليلات** الاقتصادية الضيّقة والاختزالية والتقنية وتوسيع نطاق التحليلات من أجل وضع الاقتصاد في خدمة التنمية المستدامة.

- الدفع إلى **وضع سياسات الإنفاق العام** التي تلبي احتياجات ومصالح الأغلبية.

- **تطوير أنظمة حوكمة** تُعزّز **العدالة الضريبية** والشفافية والمساءلة.

2.1 عدم المساواة والمسألة الاجتماعية والنشاط الاجتماعي

أشار جيلبار الأشقر إلى **اللامساواة الاجتماعية** التي مثلت إحدى أهم **ركائز الاحتجاجات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط** منذ الشرارة الأولى التي اندلعت في **وسط تونس في** 17 **ديسمبر** 2010. تفاقمت مظاهر **اللاّمساواة منذ بداية جائحة كوفيد** وهذا يشير إلى أن **المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى انفجار سياسي في المنطقة تفاقمت بدلا من أن تتراجع**. كما يتّضح أن العملية الثورية طويلة الأمد التي انطلقت من تونس وشهدت حتى الآن **موجتين كبيرتين في عامي** 2011 و2019 **ستعود بلا شك بقوة أكبر بعد الانتكاسة الثانية** الناجمة عن الجائحة والتي كانت قد لعبت دورا مضادا للثورة بتوفيرها ذريعة لحظر المظاهرات وقمع الاحتجاجات. ونتيجة لذلك، تفاقمت أسباب الثورة بحيث تكون النتيجة على المدى المتوسط ظهور حلقات جديدة من الاحتجاج الثوري في بلدان المنطقة.

سلّط الباحث **محمد العجاتي**[7] الضوء على العلاقة **بين عدم المساواة واندلاع الثورات في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مدى العقد الماضي**. كشفت هذه الحركات عن الحاجة إلى الشروع في إرساء العدالة الاجتماعية من خلال إصلاح النظم الاقتصادية. وأوضح في السياق نفسه كيف حافظت النخب على ارتباطها بالأنظمة القائمة بما يشكل مجموعات المصالح التي تحمي بعضها. وقد واجهت هذه الشبكات **دعوات عنيفة للتغيير الاجتماعي** القائم على **سياسات اقتصادية بديلة** لصالح أكبر الفئات في مجتمعاتنا مثل الفقراء والمهمشين وصولاً إلى الطبقات الوسطى وخير دليل على ذلك الحالتين المصرية والتونسية.

وأضاف أنه لا توجد ثورة سياسية بدون ثورة ثقافية إذ لن يحدث التغيير في البنية الفوقية دون تغيير في البنية التحتية للنظام. لكن شبكات السلطة أخذت على عاتقها تحقيق تغيير شكلي على مستوى أعلى قادر على احتواء الثورات دون إحداث أي تغيير في السياسات الاقتصادية وبالتالي أجهضوا **أي تغيير ديمقراطي حقيقي**.

[7] محمد العجاتي: أستاذ العلوم السياسية ومدير المنتدى العربي للبدائل في بيروت.

وأخيرا، أكّد على ضرورة **مُكافحة عدم المساواة** كطريق **نحو الديمقراطية** وليس الاتجاه العكسي. ولذلك، فإنّه من الضروري التعامل مع شبكات المصالح لتفكيكها أو على الأقل للحد من هيمنتها وتأثيرها على السياسات. **إنه الطريق إلى التغيير الاجتماعي الذي يُمكن أن يُؤدّي إلى ديمقراطية قوية. تحمل كل عملية تغيير في طيّاتها احتمالين: الخيار الثوري** المُتمثّل في مُهاجمة شبكات المصالح لفائدة فئات واسعة من المُجتمع على غرار عمليّات الإصلاح الزراعي التي حدثت في بعض البلدان خلال منتصف القرن العشرين، أو عملية التحييد كما حدث مع تجربة التغيير في جنوب أفريقيا من خلال عملية العدالة الانتقالية.

3.1 النظام النيوليبرالي وشبكة المصالح والدولة الغنائمية وعدم المساواة

ركّزت مُداخلات عديدة على العلاقة بين انتشار الأنظمة الليبرالية الجديدة (أو النيو ليبيراليّة) في المنطقة **وتفاقم مظاهر عدم المساواة والظلم**، وكذلك على العلاقات بين المجموعات المُهيمنة وآثارها على زيادة مُعاناة أفقر الفئات.

في هذا السّياق، شرح الباحث محمد العجاتي كيف تنصهر هذه الشبكات للمصالح في إطار النظام الرأسمالي إذ يرى بأنّه من الضروري في هذه المرحلة التوقف عند **مفهومين**. يتمثل المفهوم الأوّل في "**رأسمالية المُحاسبين**" حيث يعتمد نجاح الأعمال التجاريّة على العلاقات القوية بين النخبة الاقتصادية والنخبة السياسية. وقد تتسم هذه العلاقة بالمحسوبية عندما يتعلق الأمر بتوزيع التصاريح القانونية أو الإعانات الحكومية أو الإعفاءات الضريبية أو أي شكل آخر من أشكال تدخل الدولة في اتجاه الشؤون والمصالح الاقتصادية[8]. أمّا المفهوم الثاني فهوما يُعبّر عنه "**بالتوارث الجديد**" وهو نظام استبدادي بمعنى أن ممارسة السلطة وفقا للمعنى الفيبري لها بُعد بيروقراطي «قانوني عقلاني» مهم. تُمثلُ **المحسوبية** السّمة الغالبة في مثل هذه الأنظمة. يميل الفساد بمعنى شراء الامتيازات إلى أن يكون ممارسة واسعة الانتشار في **الأنظمة التوارثيّة الجديدة**.

عندما يظلّ نظام توارثي جديد أو ثيوقراطي في السلطة لفترة طويلة، فإنه يميل إلى التحوّل إلى نظام متوارث حيث يتم نقل السلطة بطريقة وراثية تقريبا. بالاعتماد على مُقاربة محمود عبد الفضيل تُجاه «رأسمالية المحاسبين» الذي تم الاستشهاد به في دراسة أجراها حسام ميرو[9]، يسرد العجاتي **المظاهر الرئيسية لهذا النظام**:

- علاقة تواطؤ بين **المشاركين في السوق**. فعلى الرّغم من المُنافسة المُحتدمة بينهما أحيانا، إلا أنهما يخلقان جبهة للدفاع عن مصالحهما والدفع باتجاه سياسات تعمل في هذا الاتجاه.

- **طبقة سياسية** قادرة على تمرير تشريعات تسمح لها بتجميع ثروات هائلة تتقاسمها مع النخبة الاقتصادية.

- **نظام قيم يتوافق مع النظام الليبرالي**، بحيث يُصبح الفساد والاختلاس من الخصائص الرئيسية للنظام في الوقت الذي تتراجع فيه قيم العمل ومعها جميع المؤسسات المُرتبطة به.

تُراكمُ شبكة المصالح ثروتها من خلال العقود التي تحصل عليها بسبب قُربها من السلطة بغض النظر عن آليات السوق أو احتياجات التنمية الحقيقية والمستدامة وحتى في بعض الأحيان دون تلبية شرط الكفاءة في تنفيذ المشاريع.

• الدولة الغنائمية : لبنان مثالا:

شرح **أديب نعمة** مفهوم الدولة **الغنائمية** باستعراض مثال لبنان. ميّز أديب بين **الدّولة الديمقراطية** والمدنية والحديثة من ناحية والدولة الغنائمية من ناحية أخرى. تتميّز الأولى بالاستقلال النسبي للمستويات الأربعة:

[9]

السياسي و**الاقتصادي** و**الاجتماعي** و**الثقافي**، و**بالعقلانية الاقتصادية النسبية**، و**بالحياد النسبي لجهاز الدولة**، و**بالديمقراطية الدستورية**، و**باحترام مبدأ سيادة القانون**، وباعتماد **ثقافة المواطنة في العقد الاجتماعي** المُنظّم للمُجتمع ومؤسساته وعلاقته بالأفراد. وعلى العكس من ذلك، تقوم **الدولة الغنائمية** على هيمنة **السياسة على الاقتصاد**، و**عدم احترام الاستقلال** النسبي للمستويات المختلفة، و**غياب حياد جهاز الدولة**، و**عدم التمييز بين الوظيفة السياسية والوظيفة الإدارية** داخل جهاز الدولة، و**ضعف احترام** مبدأ **سيادة القانون** و**الديمقراطية** و**فصل السلطات** و**الميل إلى الفردية على حساب المؤسسات وهيمنة الثقافة الأبوية**، وغيرها. وبالتالي، **تُصبح الدولة الغنائمية كيانا قائما على تأميم المجتمع وخصخصته و "غلغلة المحسوبيّة فيه" واستخدام صورة أبوية للعلاقات السياسية وتأليه الدولة**.

يُشدّد نعمة على **الأهمية المتزايدة لعدم المساواة العموديّة في الدولة الغنائمية** حيث **يتعايش التفاوت وعدم المساواة** بين الجنسين والأعمار والانتماءات الإقليمية، ناهيك عن التمييز المنهجي على أساس المعايير **العرقية أو القبلية أو الدينية**. **إن طبيعة الانتزاع الخاص بالدّولة تُعزّز اللامساواة العمودية التي تتحول بدورها إلى لامُساواة أفقية تتفاعل معها لزيادة خطورتها**. في حالة وجود آليات توزيع لمنتجات الانتزاع، يُمكن مُشاهدة انخفاض محلي في اللاّمساواة العمودية على مستوى الاستهلاك مثلا إلّا أن هذا يتمّ على حساب تعزيز المساواة على مستوى السلطة وبين مراكز صنع القرار.

يُشكّل لبنان نموذجا للدولة الغنائمية في سياق مؤسسات مُتفكّكة حيث توجدُ **السلطة خارج المؤسسات**. **فالدولة نفسها خارج القانون**. إن إدارة الاقتصاد وفرض الريع على جزء من الإيرادات تحوّل إلى نظام نهب مُعمّم للأموال العامة والمالية الخاصة في نفس الوقت، ناهيك عن دور العامل الأجنبي. **إنّ الاستمرار في النّهب العام يُهدّد البلاد بانهيار اجتماعي شامل** على المدى القصير **ويمنع اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يسمح بمخرج من الأزمة** التي يتم **استغلالها** بالعكس **لنهب ونخر** الموارد المُتاحة."**هذا النظام أقرب إلى اتحاد لمافيا إجرامية** منه إلى نظام يعمل على ضمان المصالح الجماعية طويلة الأجل". **تُمثلُ آليات الدولة** المدنية الحديثة (بما في ذلك الانتخابات) قشرة فارغة من أي محتوى ديمقراطي إذ يتمّ إجراؤها خارج القانون وتتجاوز المعايير الدولية.

وفي لبنان، بسبب هذه السياسات، انخفض منذ عام 2019 مُعدّل السكان الذين يتمتعون بتغطية صحيّة من **55**٪ إلى **49**٪. وانخفض معدل التغطية الصحية الخاصة من **22**٪ إلى **14**٪ في حين ارتفعت البطالة من **11.4**٪ إلى **30**٪ والبطالة الجزئيّة من **16**٪ إلى **50**٪. كما ارتفعت نسبة البطالة بين الشباب من **23**٪ إلى **48**٪ ومن **29**٪ إلى **64**٪ بالنسبة للبطالة الجزئيّة. وزاد العمل غير الرسمي من **55** ٪ إلى **62** ٪ من القوى العاملة. أمّا **مُعدّل العاملين في القطاع المُنظّم فقد انخفض** من **45**٪ إلى **35**٪ بينما **ارتفع التضخم** إلى **562**٪ في حين ارتفع مُتوسط الراتب بنسبة **92**٪ فقط. فإذا احتسبناه بالدّولار، يكون قد انخفض من **800** دولار إلى **92** دولارا.

4.1 السياسة النقدية والتوازنات العامة

وفقا لنصر عبد الكريم، يجب أن تُوازن السياسة النقدية الجيدة بين النفقات والإيرادات، وأن يكون لها سياسة مالية وأن تكون قادرة على إدارة الدين العام. إلّا أنّ السياسة المالية للمنطقة لا تُحفز النمو الاقتصادي أو إعادة توزيع الثروة داخل البلاد، وبالتالي لا تعمل على تحقيق العدالة خاصة وأن الضرائب غير المباشرة وغير العادلة تثقل كاهل الفئات الأكثر فقرا. أما ضريبة الدخل فهي ليست عادلة لأنها خدمة يقدمها موظفون في حين أن الشركات الكبيرة اكتسبت المهارة في فن التهرّب أو التحسين الضريبي بسبب علاقاتها السّياسية المتميزة التي تحميها. هذه هي الطريقة التي **تُعمّق بها السياسة الضريبية الظلم الاجتماعي**، وهو أمر يحتاج إلى مُراجعة. وأيا كانت السلطة، فإن السياسة النقدية والمالية تظل كما هي شأنها في ذلك شأن النفقات العسكرية الكبيرة جدا على عكس الإنفاق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والصحة.

يقترح عبد الكريم سلسلة من الإصلاحات الرئيسية للسياسات الضريبية بما في ذلك الحاجة **إلى ضمان المزيد من التدرّج أو التصاعدية في** الضرائب وزيادة **الإيرادات** الضريبية من خلال **مكافحة التهرب الضريبي وتخفيض النفقات الضريبية** التي يستفيد منها الأثرياء بشكل أساسي **وزيادة الضرائب على العقارات والميراث**. **ويجب أيضا توسيع قاعدة ضريبة الدخل** لتشمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وليس المشاريع الكبيرة فحسب ووضع حد لجميع أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي. وأخيرا، يجب تعزيز نظم إدارة الضرائب وقدرات الموظفين الحكوميّين.

التوصيات الرئيسية للمناقشات:

- **تعزيز الديمقراطية**، وهو شرط للحد من قوة شبكات المصالح التي تحتكر الثروة الاقتصادية على حساب غالبية المواطنين.

- **تطوير الوسائل** المتعلقة بمعالجة المسألة الاجتماعية وربطها بالنقاش السياسي الديمقراطي على الصعيدين الدولي والوطني.

- **دعم كل الحركات الاحتجاجية** التقليدية والجديدة خاصة في إطار التوجه الرسمي الذي يُجرّم حرّية التعبير ويعمل على التقليص من مساحات الاحتجاج لضحايا النظام العالمي الذي يعتدي على الحق في إدانة الظلم بحجة أنه يُعرقل مسار التنمية.

- **مواصلة وتطوير المناقشات** حول التقاطعات بين الحركة النسوية والتجارب الجديدة لحركات مجموعات الميم، وتعزيز التغيير الذي تم إجراؤه داخل الحركة النسوية وفي معالجة المسألة المثلية.

- **التفكير في التغييرات اللازمة في** التشريعات الضريبية من أجل ضمان المزيد من التصاعدية، والاستجابة للمساواة بين الجنسين، والتحرك نحو ميزانيات تستند إلى البرامج/الاستحقاقات/النتائج.

- **مكافحة التهرب الضريبي** وتخفيض النفقات الضريبية التي يستفيد منها الأثرياء بشكل أساسي وزيادة الضرائب على العقارات والميراث.

5.1 أوجه عدم المساواة ضد النساء والأقليات

ترأست الجلسة الثالثة من اليوم الأول **بشرى بلحاج حميدة**، نسوية وحقوقية ونائبة سابقة بالبرلمان التونسي ورئيسة سابقة للجنة الحريات الفردية والمساواة (Colibe)[10]. كان مقرر الجلسة محمد سامح، من المفوضية المصرية للحقوق والحريات.

قدّمت حفيظة شقير[11] مُداخلة بعنوان «**أثر التمييز وعدم المساواة الهيكلية على النساء**» ولاحظت أنه لا يوجد **بلد واحد في المنطقة لديه قوانين تضمن عدم التمييز ضد النساء**. وشددت أيضا على أنه **حتى في البلدان التي لديها قوانين تحظر** التمييز على أسس عرقية أو دينية، فإنّ **التمييز لا يزال قائما**.

أكّدت المُحاضِرة على القضايا التالية: **مُشاركة النساء في السياسة وصنع القرار، وظاهرة العنف الأسري والعنف المسلط على المرأة بوصفها ذاك، والرؤية التحقيرية والدونية للنساء، وتراكم أشكال** التمييز. ووفقا لها، فإن بعض أسباب العقبات التي تُعيق النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُعزى **إلى التمييز ض النساء**. ثم انتقلت إلى **العنف المنزلي** وهو **موضوع ساخن في المنطقة**. فإذا كانت لدينا

[10] https://colibe.org/

[11] حُسام ميرو، رأسمالية المحاسبين والتنظيم، جورنال دو غولف، 26 أغسطس https://cutt.ly/zGOWh

علاقات غير متكافئة داخل الأسرة، فستكون لدينا **مجتمعات منظمة بعدم المساواة والعنف** ودعت إلى **زيادة مشاركة المرأة في مجالات صنع القرار في** بلداننا.

يُشكل النُفاذ إلى التشغيل **مجالا آخر من مجالات التمييز** بين الجنسين حيث لا تزال المرأة مُجبرة على التغلّب على حواجز صعبة في العمل. **كما أن المرأة تميل إلى قضاء وقت أقل في العمل بسبب الالتزامات الأسرية** ممّا قد **يؤثر على كفاءتها ويقلل فرص تطوير مهاراتها وترقيتها**. وأخيرا، أشارت الزّميلة إلى أن أكثر ما يؤثر سلبا على مجتمعاتنا ليس سوى **المستوى المنخفض جدا من احترام النساء**.

من جانبها، تعتقد صوفي بيسيس[12] أنه فيما يتعلّق بالقضاء على التمييز الذي يُعتبر أحد عوامل عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية التي تُعاني منها الأقليات العرقية أو الدينية وبطريقة منهجية من قبل النساء، تكمن المشكلة في حقيقة أنه يرتبط ارتباطا مباشرا بمكانة السلطة الدينية في إدارة السياسة. لا يوجد بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتجه نحو علمنة الدولة.

وفي مداخلتها المُعنونة «**التمييز والتفاوتات الهيكلية ضد الأقلّيات الدينية والعرقية والطّائفية**»، أوجزت أنسام العبايشي[13] **هيكل أوجه عدم المساواة داخل مؤسسات الدولة**، ثم انتقلت إلى التمييز **العرقي والديني**. في الحالات الانتيابية، **تشكل الحركات الأكثر تطرفا تهديدا مميتا للأقليات**، مثل **المجازر ضد اليزيديين والمسيحيين في العراق من قبل داعش**. **وفي ليبيا، تمّ الاعتداء على العمال الأجانب المسيحيين** بذريعة أنهم من ديانة مختلفة عن الديانة المعمول بها في البلاد. نفس الشيء **حدث في تونس ضد السود** أو **في لبنان ضد البهائيين**. **ويؤدي هذا التمييز إلى انخفاض تمثيل الأقليات** في مؤسسات الدولة ويعكس الثقافة السائدة في مجتمعاتنا. وفي كثير من الحالات، لا تتمتع هذه الأقليات بأي حماية على الرغم من أن معظم **الدول العربية قد صادقت على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان** التي تتمتع بوضع قانوني أعلى من القانون الوطني باستثناء الدستور. لذلك تُمثل **الدساتير مسائل شديدة الأهمّية**.

ثم أعطت أمثلة أكثر تحديدا. في تونس، ينصّ الدستور على أن رئيس الجمهورية، ذكرا كان أم أنثى، يجب أن يكون مسلما. على الرغم من أن تونس لديها قانون **لمكافحة التمييز العنصري تم اعتماده في عام 2018** وهو أمر جيد في حد ذاته، **إلا أن القانون التونسي يشير بشكل غامض إلى التركيبة الدينية** للمجتمع بسبب الفصل الأول من دستورها الذي يؤكد أن تونس دولة حرة، مستقلة وذات سيادة وأن الإسلام هو دينها. وقدمت مثالا آخر من **لبنان، مبني مؤسسيا على أساس عرقي**، منذ الحماية الفرنسية إلى اتفاق الطائف. بالإضافة إلى ذلك، توجدُ قوانين عائلية طائفية في لبنان تخلق **مشاكل تتعلّق بالزواج والطلاق**. واختتمت كلمتها بالقول **إن الأمر متروك لنا للتفكير في الحاجة إلى وضع حد للتمييز. لدينا أنظمة تستهدف الأقليات بشكل مباشر. وللتذكير، شهدنا مؤخرا محاولة للإبادة الجماعية في تلك المنطقة من العالم، وبالتحديد في العراق ما يجعل من القضية إحدى أوكد أولويات المنظمات العاملة على التصدي لانعدام المساواة بمختلف اوجهها**.

6.1 الاحتلال والاستعمار والميز العنصري والنزاع المسلح:

قدّم الباحث **أشرف أبو حية**[14] عرضا بعنوان «**عندما تتعزز أوجه عدم المساواة والمُمارسات التّمييزية بسبب الاحتلال والفصل العنصري والنزاع المسلح**».

استعرض أشكال عدم المساواة **والمُمارسات التمييزية التي يُعاني منها الشعب الفلسطيني وأشكال عدم المساواة المؤسسية التي خلقها نظام الاحتلال والأبارتايد الإسرائيلي**، مُوضّحا كيف **يُصنّف هذا النظام السّكان، على غرار فلسطينيي عام 1948 الذين يُعانون من التمييز والعنصرية** والفلسطينيين **الذين يعيشون في القدس الشرقية وتُحاول سلطات الاحتلال إخلاءهم بسحب إقاماتهم ومنعهم من تجديد رُخص**

[12] صوفي بيسيس، مؤرخة وصحفية تونسية-فرنسية.

[13] أشرف أبو حية: محام وباحث ومستشار قانوني لمنظمة "الحق" الفلسطينية - رام الله - فلسطين

[14] أباهر السقعة: عالم اجتماع فلسطيني في جامعة بيرزيت في الضفة الغربية

البناء وطرد العشرات منهم. أما سُكّان الضفة الغربية **فيعانون من أوضاع عدم مساواة وفق تصنيفات مختلفة مثل مناطق** A وB وC**، وتفكيك الضفة الغربية التي تُقطّعها حواجز يصل عددها إلى** 518 **حاجزا ثابتا** بالإضافة إلى عشرات الحواجز المتنقلة والطرق الخاصة والمناطق المُخصّصة للمستوطنين. يجب أن يضاف إلى ذلك **التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية والتمتع بالمياه**، ناهيك عن **عمليات القتل وتدمير المنازل وسياسات العقاب الجماعي والاعتقالات التي تؤثر على آلاف الأشخاص**. وينطبق الشيء نفسه على سُكّان **قطاع غزة المحاصرين منذ** 15 **عاما بحراً وبرا وجوا مع مضايقات دائمة واستحالة انتقال السكان**.

ووصف أبو حية النظام القومي **الإسرائيلي بأنه نظام عنصري** قائم على الادعاء بأن إسرائيل هي «الوطن القومي للشعب اليهودي». تمّ ذكر حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره دون أي إشارة إلى المالكين الفلسطينيين الأصليين للأرض، وهو ما يعني استمرار معاناة آلاف اللاجئين الذين أُطردوا من أرضهم منذ نكبة عام 1948 **وحظر اعتبار اللغة العربية لغة رسمية** رغم أنها لُغة الفلسطينيّين على أرضهم ولُغة العديد من اليهود العرب الذين يعيشون في إسرائيل. ومضى في تحديد قانون العودة الذي **يسمح لأي شخص** من الديانة اليهودية في العالم «بالعودة» إلى **إسرائيل** في حين أن **ملايين الفلسطينيين لا يستطيعون العودة إلى الأراضي التي أطردوا منها في عامي** 1948 **و**1967.

في علاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعلى سبيل المثال لا الحصر يكفي النظر في إمكان دولة الاحتلال الاسرائيلي في وضع يدها على المياه بهدف حرمان الفلسطينيين من النفاذ إليه حيث معدل استهلاك الفرد الفلسطيني اليومي من المياه اقل من المعدل الموصى به عالميا وهو في تناقص، حيث بلغ معدل استهلاك الفرد الفلسطيني اليومي 86.3 لتراً من المياه، بلغ هذا المعدل 89.0 لتراً في اليوم في الضفة الغربية، مقابل82.7 لتراً في قطاع غزة، واذا ما أخذنا بالاعتبار نسبة التلوث العالية للمياه في قطاع غزة، واحتساب كميات المياه الصالحة للاستخدام الآدمي من الكميات المتاحة، فإن حصة الفرد من المياه العذبة ستنخفض إلى 21.3 لتراً فقط في اليوم، وعند مقارنة هذا المعدل باستهلاك الفرد الإسرائيلي نلاحظ أن معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي يزيد بثلاثة أضعاف الفرد الفلسطيني إذ بلغت حصة الفرد الاسرائيلي نحو 300 لتر في اليوم، ويتضاعف هذا المعدل للمستوطنين الإسرائيليين إلى أكثر من 7 أضعاف استهلاك الفرد الفلسطيني.[15]

يتراوح معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي من المياه للأغراض المنزلية من أربعة إلى خمسة أضعاف استهلاك الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الضفة الغربية، يستهلك المستوطنون الإسرائيليون، الذين يزيد عددهم عن 500,000 مستوطن، ما يقرب من ستة أضعاف كمية المياه التي يستهلكها الفلسطينيون، الذين يقترب عددهم من 2.6 مليون نسمة. ويزداد هذا التناقض إذا ما أخذنا استخدام المياه في الأغراض الزراعية بعين الاعتبار.[16]

تمكنت إسرائيل، بفضل ثلاث ركائز، تتمثل في إجراءات تشريعية وسياسات وممارسات مؤسسية رئيسية، من ممارسة السيطرة غير القانونية على الموارد المائية التي تعود للفلسطينيين، لتحقيق مصالح الإسرائيليين فيها، وبذلك وضعت هذه السياسات والممارسات الأسس لهذه الركائز الثلاث التي يقوم عليها نظام الفصل العنصري الذي تطبقه إسرائيل في فلسطين وبخاصة في قطاع المياه، وتنطوي الركيزة الأولى على تحديد جماعتين عرقيتين مختلفتين، أما الركيزة الثانية فتتمثل في السياسات والممارسات التي تسهل هذا الفصل والتمييز. والركيزة الثالثة تتمثل في تقديم الحجج والمبررات الأمنية لتبرير جرائم ضد الإنسانية ضد الفلسطينيين، وبالتالي تندرج هذه السياسات والممارسات ضمن نظام مُمأسس يستهدف أحكام الهيمنة والسيطرة والتفوق على الأرض وقمع الفلسطينيين واضطهادهم ترتقي إلى جريمة الفصل العنصري.

فاللامساواة والتمييز هي نتيجة حتمية للاستعمار، فلا يمكن للاستعمار الاستدامة دون ارتكاب تمييز ممنهج مؤسسي يقوم على نظرية التفوق لجماعة من البشر على جماعة أخرى بهدف إدامة هذا الاستعمار كما هو

---

[15]- المرجع السابق

[16] - مؤسسة الحق، المرجع السابق

الحال في فلسطين، ويبقى السؤال الأهم هل القانون الدولي اليوم والأدوات الدولية المتاحة قادرة على تفكيك التمييز العنصري والفصل العنصري الذي يؤدي بالنتيجة إلى إنهاء الاستعمار، في ظل افتقار المجتمع الدولي إلى الإرادة الحقيقية للقيام بذلك، وفي ظل ازدواج المعايير التي تتبعه الدول الكبرى والمؤثرة.

التوصيات الرئيسية

- **مُواصلة مُناقشة التشريعات التمييزية** وتطبيقها وأثرها على وضع النساء داخل الأسرة والمجتمع واثر ذلك على تمتعهن بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعلى ولوجهن إلى الفضاء العام ومواقع القرار.

- **مُواصلة تحليل اللامُساواة الهيكلية** في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية والقانونية وفق مقاربات متعددة المداخل.

- **مُواصلة النقاش بشأن العلاقة بين التنمية والديمقراطية** ومُشاركة لنساء في المناصب التي تشغل بالانتخاب وصياغة السّياسات العامة.

- **دعم الأصوات التي تدعو إلى وضع حد للتمييز** ضد الأقليات سواء عبر الدساتير ومن خلال التشريع أو الممارسة.

- **دعم القضية الفلسطينية** ومكافحة عدم المساواة والممارسات العنصرية والتمييزية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، والتي تشكل جرائم يعاقب عليها القانون الدولي.

- **اعتبار البطالة** وسياسة التشغيل **مُقدمة** لملاحظة **عدم المساواة في الحقوق الاجتماعية**.

2. مُكافحة أوجه عدم المساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: مُقاربات وتأمّلات

1.2. الحاجة إلى إصلاحات ضريبية

قدّمت **صوفي بيسيس**[17] مداخلة بعنوان "ما هي الخطوات العاجلة التي يمكن اتخاذها للحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية؟" وأشارت إلى وجود تفاوتات هيكلية في منطقتنا. لتصحيح هذا العيب الهيكلي، يجب النّظر إلى المشكلة **من وجهة نظر دولية ومن وجهة نظر إقليمية ووطنية**. أصبحت الفوارق أكثر وضوحا منذ ثمانينيات القرن العشرين مع انتشار نماذج الليبرالية الجديدة. **ولم يعد اليوم الفصل بين الشمال والجنوب يعمل بنفس الطريقة** بل يمكن القول إنه **لم يعد هناك "جنوب شامل" فالطبقات العليا في الجنوب تُشبه تلك الموجودة في الشمال** ولها **نفس أنماط الحياة والإنتاج والاستهلاك ونفس منطق الافتراس**. يكفي تصفح القائمة السنوية للملياردريرات في مجلة فوربس الأمريكية لنرى من عام إلى آخر ارتفاع **عدد الملياردريرات الذين ينتمون إلى دول الجنوب**. وقد استفادت بعض بلدان الجنوب من العولمة، على غرار الصين، بينما ظلت بلدان أخرى محصورة في أسفل الترتيب العالمي. **ماذا نفعل عندما نعلم أن الفقراء في جميع المناطق هم ضحايا الاختلالات العالمية؟**

تعتقد **صوفي بيسيس** أنه **يجب تنفيذ الإصلاحات الضريبية على الفور**. **فعدم دفع الضرائب هو عامل إضافي يؤدي إلى زيادة عدم المساواة وبالتالي يتعيّن في أقرب الآجال زيادة الضرائب على الأصول والثروة**. أظهرت العديد من الدراسات التي أجراها الاقتصاديون (بما في ذلك بيكيتي) أن الحد من

[17] سلمى حسين: باحثة وصحفية أعمال، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

التفاوتات في الثروة أبطأ بكثير من انخفاض عدم المساواة في الدخل إذا لم تنفذ الدولة إصلاحات. لكن الحقيقة هي أنه في جميع **البلدان المعنية**، تتميز **الطبقة السياسية** بشكل عام **بازدراء** تجاه المصلحة **العامة**. واختتمت مداخلتها بتقديم سلسلة من القضايا بما في ذلك **التخلّي عن الحلول التقنية البحتة لوضع حد للتفاوتات**. تخدم الأساليب التقنية الخيارات السياسية وليس العكس.

ترى صوفي بيسيس أنه من الضروري مكافحة الإفلات من العقاب وقد تمكن لحدّ الآن العديد من أولئك الذين ينتهكون القوانين من الإفلات من العقوبات. تقع المسؤولية الرئيسية على عاتق الدول. يجب تطوير الأدوات اللازمة لتكون مكافحة هذا الأمر أكثر فعالية كما يجب أن تكون الجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية مُدركة لضرورة الذهاب إلى أقصى حد ممكن في هذه الصراعات.

في هذا الإطار، يُمكن للعمل في المجالات التالية:

- **يُمثلُ مكافحة الملاذات الضريبية** ضرورة مطلقة لأن الأغنياء والشركات مُتعّددة الجنسيات يستفيدون بشكل كبير من سهولة تنفيذ استراتيجيات التهرّب الضريبي. وتتحمل بلدان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية مسؤولية خاصة في هذا الصدد، مع العلم أن الغالبية العظمى من الملاذات الضريبية تقع على أراضيها و/ أو تحت سلطتها.

- في ضوء **التدهور السريع للنظام البيئي العالمي**: تُسلّط بيسيس الضوء على الخطر الذي يُواجهه ملايين الأشخاص والعديد من المناطق. لذلك يجب أكثر من أي وقت مضى تنفيذ أو تطوير آليات لإنفاذ الاتفاقيات الدولية التي صوّتت عليها وصادقت عليها معظم البلدان ولكن يتمّ انتهاكها بشكل منهجي وبدون عقاب سواء كان ذلك في الشمال أو الجنوب.

وفيما يتعلق بالسياسات الضريبية، تذكر الباحثة سلمى حسين بأن الدول العربية هي من بين الدول الأقل ضرائب في العالم، بسبب انخفاض العبء الضريبي والتهرب الضريبي والذي كشفت عنه وثائق بنما وغيرها.

2.2. السيادة الغذائية:

• السيادة الغذائية والعدالة البيئية

تطرّقت سلمى حسين[18] **إلى اللاّمساواة في الدخل: ما هي حصة الأجور في الدخل القومي مُقارنة بالأرباح؟ في لبنان، أدّت الأزمة السياسية إلى حد كبير إلى تدحرج 84٪ من المُؤجّرين تحت خط الفقر. وفي مصر، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بسبب انخفاض قيمة الجنيه من 5 ملايين إلى 6 ملايين شخص. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من جائحة كوفيد-19، انخفض الدخل والنفقات والقدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية في مصر.**

وتضيف سلمى حسين أن **الإنفاق الاجتماعي ليس باهظ التكاليف** إذ تبلغ تكلفة **برنامج "التكافل والكرامة" في مصر أقل من 0.5٪ من الناتج القومي الإجمالي** ويمكن أن تستفيد منه ثلاثة ملايين أسرة. ووفقا لها، **يوجدُ سوء توزيع للأصول لصالح الأمن والدفاع** مُقارنة بنقص **التمويل في** مجالات **التعليم والصّحة والحماية الاجتماعية**، فضلا عن **سوء التوزيع الجغرافي والهدر**. (التكاليف المفرطة، الاستثمارات الحكومية غير ذات الأولوية، أولوية الإنفاق على الجهاز الإداري على حساب الخدمات). لذا فإن التحدي يكمن في التفكير في كيفية فرض الضرائب على الأرباح والثروات (الشركات والأفراد والعائلات) كما **يجب فرض ضرائب على الأنشطة الملوثة**. يُمثل هذا حسب رأيها تحدّيا مشتركا بين بلدان الشمال والجنوب.

وفي علاقة بالسيادة الغذائية، تعتبر سلمى حسين بأنه توجدُ **سلسلة من المُحدّدات التي تُهدّد السّيادة**

[18] مايكل بوراري، مواجهة عالم غير متكافئ، مراجعة إدهافيت، الأعداد 31-32، صيف وخريف 2، صفحة 46.

الغذائية والبيئية بما في ذلك **إزالة الغابات وتقلّب أسعار المواد الغذائية والطاقة وزيادة إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان** التي تُنتجها الصّناعات الزراعية بالإضافة إلى **مديونية صغار المزارعين**. تتحمّل الشركات مُتعدّدة الجنسيات الغذائية في أغنى البلدان، بما في ذلك **الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي**، مسؤوليّة هذه الأوضاع. تستهدف **80٪ من المساعدات المالية المُقدّمة للقطاع الزراعي** في منطقتنا **الشركات متعددة الجنسيات** وهو أمر يضرّ بصغار المزارعين. فعلى سبيل المثال، يُظهر **تقرير للأمم المتحدة** نُشر قبل عامين أن **سياسات التقشف**، كما هو الحال في مصر، **أدت إلى إلغاء التعويضات المُوجّهة نحو الزراعة** ممّا أدّى إلى **انخفاض إنتاج الحبوب المحلي** (اتّحاد المستوردين من ضمن الشركات العالمية العملاقة على غرار مونسانتو Monsanto) و**إلغاء التعويض على الأسمدة**. وبالمثل، أدى **انخفاض المخصصات المالية** إلى **اختفاء المستشارين الزراعيين الحكوميين** الذين عملوا على تعليم صغار المزارعين أساليب زراعية أكثر حداثة ومساعدتهم على زيادة الإنتاج. في المقابل، **يحصل كبار المزارعين على تعويض هائل** في شكل قروض بأسعار فائدة منخفضة. **توجه التعويضات الحكومية لصالح الشركات الكبيرة بينما تؤثر مظاهر الجوع ونقص التغذية والفقر على العالم الريفي**. وبالإضافة إلى ذلك، فإن **الأضرار الجسيمة** التي تلحق بالبيئة ناجمة عن **تسويق منتجات** مثل **البرتقال المُصدّر الذي لا يُغطّي سعر الطن الواحد تكلفة** المياه المستخدمة للحصول على الفاكهة في حين يستفيد المُنتجون المُصدّرون من المياه المدعومة وغيرها من التعويضات عن الطاقة.

تقترح الزميلة سلسلة من الإجراءات على غرار **إعادة هيكلة الديون** بتمديد آجالها **وتخفيض الفائدة أو إلغائها، وإلغاء بعض الديون المُحدّدة، ومُكافحة التهرب الضريبي** عبر الملاذات الضريبية في الدول المتقدمة والجزر الصغيرة التي تطالب بها، وإعادة هيكلة الإنفاق العام. يتعيّن باختصار حسب الباحثة التركيز على **ثلاث قضايا رئيسية للحد من عدم المساواة: التوظيف والحماية الاجتماعية وسياسات السيادة الغذائية والعدالة البيئية**.

3.2. اقتصاد بديل في المنطقة

في مداخلة بعنوان "الديمقراطية كمكون رئيسي للاقتصاد البديل"، يعتبر **جوزيف ظاهر**[19] أن تاريخ الديمقراطية له معنى متغير وغير مستقر. ووفقاً له، فإن **محتوى الديمقراطية في كل بلد هو نتيجة للصّراعات أو النضالات أو الثورات**. **يعتمد نجاحها على ضمان المزيد من** الحقوق مثل الحقوق الاقتصادية والمدنية، والمساواة بين الجنسين، والحق في **التصويت**، والحق في التنظيم، وما إلى ذلك. في هذا السياق، توجدُ أيضا **اختلافات أيديولوجية** حول معنى الديمقراطية. يختزل **المدافعون** عن الأنظمة **الديمقراطية الليبرالية** تعريف **الديمقراطية** في الحق في **التصويت وحماية الملكية الخاصة**. ويضيف أن **الديمقراطية هي حالة دائمة من التمرد ضد أي ممارسة للاستبعاد** فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية وحقوق النساء والأقليات وشكل مؤسسات الدولة. إنّ هذا الفهم للديمقراطية، **على عكس فهم الديمقراطية الليبرالية**، مهمّ لمنطقتنا التي تُعاني غالبا **من أنظمة ديكتاتورية وقمعية**. **لا يمكن اختزال الحقوق السياسية في الحق في التصويت واختيار الشعب لممثليه في كل انتخابات. لا يمكن تحقيق الديمقراطية دون مشاركة الطبقات الشعبية والعاملة على جميع المستويات، دون المساواة والحق في التنظيم والاحتجاج وحُرّية الصحافة والتعبير والقدرة على النفاذ إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. كما يتضمن حق الطبقات العاملة والشعبية في رفض سياسات الحكومة التي تتعارض مع مصالحها**.

وللعمال الحق في ضمان أن يتم تعيين **مسؤولين** لرئاسة مؤسساتهم على أساس **الكفاءة المهنية والخبرة وليس على أساس مصالح أخرى أو المُحاباة**. **لا تتوقف الديمقراطية عند بوابة المصنع**. الديمقراطية الحقيقية هي تلك التي تشارك فيها مختلف فئات الشعب خاصة فيما يتعلق بصياغة **التشريعات** والقرارات التي تُؤثر على الغالبية العظمى. **لا يُمكن فصل الاقتصاد عن الحقوق السياسية والديمقراطية**. تلعب الرقابة الديمقراطية على **سياسات الدولة دورا مهما في تعزيز السيادة الشعبية وفي السيطرة على**

[19] أشرف أبو حية: محام وباحث ومستشار قانوني لمنظمة «الحق» الفلسطينية - رام الله - فلسطين

النخب السياسية والاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بمسألة الديون المفروضة على هذه الدول كجزء من حزمة من الإصلاحات الهيكلية التي تُمليها المؤسسات المالية الدولية وتؤدي إلى إفقار الطبقات الشعبية. إن سداد هذه الديون يحول دون إقامة اقتصاد بديل قادر على تحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة وأن هذه الديون تُستخدم من قبل الطبقات الحاكمة كذريعة لتطبيق سياسات التقشف في السياق النيو ليبرالي.

وذكر جوزيف ظاهر بأن **الحركات الاجتماعية في مصر وتونس وصفت هذه الديون بأنها غير شرعية، مما يعطي الأشخاص الذين لم تتم استشارتهم والضحايا الحق في رفض دفعها**. إن مشاركة الطبقات الشعبية والعاملة في القرارات الحيوية مثل تلك المتعلقة بالديون من المرجح أن تحمي الدولة من التدخل الأجنبي وتُعزّز سيادتها. لا **يُمكن تحقيق العدالة الاجتماعية** على المدى **المتوسط والبعيد إلا إذا** تمكّنت الطبقات الشعبية من السيطرة على الدولة وتحقيق **المساواة بين المواطنين** بحيث لا تستطيع الطبقات الحاكمة احتكار امتيازات مُحدّدة **وهذا يتطلب القضاء على جميع أشكال التمييز على أساس النوع الاجتماعي أو الدين أو العرق أو الميول الجنسية، مع مراعاة أن المساواة السياسية لا تتحقق إلا بين الأفراد المتساوين على جميع المستويات.**

• موجز وتوصيات

- **مواصلة المناقشات** حول الخيارات السياسية لمكافحة الفقر والتفاوتات الاجتماعية.

- **الحاجة المُلحّة إلى الإصلاحات الضريبية** التي يتعين تنفيذها.

- **فتح نقاش حول إعادة هيكلة** الديون: تمديد الآجال وتخفيض أو إلغاء الفائدة وإلغاء الديون.

- **توسيع النقاش حول العمل اللائق والحماية الاجتماعية**.

- **تعميق النقاش حول علمنة** الدولة، مع العلم أن القضاء على التمييز يرتبط ارتباطا مباشرا بمكانة السلطة الدينية في إدارة السياسة داخل المجتمعات.

-توسيع النقاش حول السيادة الغذائية وأهمية معالجة قضايا البيئة.

3. تبادل الخبرات: التقاطعات والتحالفات لمكافحة عدم المساواة بشكل أفضل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

في مداخلة سوسيو-تاريخية بعنوان "**تقييم عقد من النضال والحركات الاجتماعية ضد اللامساواة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**"، بدأ الباحث **ماهر حنين**[20] بعرض عن تاريخ **الحركات الاجتماعية في العالم وفي منطقتنا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** وعن أزمة **الأنظمة النيو ليبرالية** وانعدام **المساواة** سواء **على المستوى العالمي** بين الشمال والجنوب **أو داخل نفس البلد** بين الطبقات والمناطق وعلى أساس الجنس والعرق واللون وغيرها.

وفقا لماهر حنين، **هناك إنكار عالمي للفرق بين المساواة والحرية**. تعني الحُرّية قبل كل شيء حُرّية اقتصاد السوق الخاضع للعولمة والذي أنتج جميع أشكال اللاّمساواة والظلم. يهدف **الخطاب السائد** في معظم الأحيان إلى **تجريم الفقراء والمهمشين وضحايا** هذا النظام العالمي، معتبرا احتجاجاتهم **عائقا أمام عملية التنمية** التي يدفع بها رأس المال واقتصاد **السوق وتراجع دور الدولة**. يرى هذا الخطاب أن النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني والحركات البيئية والشبابية تشكل عوائق أمام تنمية السوق.

[20] كاتب ومؤرخ وصحفي تونسي فرنسي.

ثم استذكر الباحث احتجاجات العقود الأخيرة، بدءا من سياتل في 29 نوفمبر 1999 ثم مع المنتديات **الاجتماعية العالمية** وصولا إلى السترات **الصفراء والانتفاضة في تشيلي**. هذه ليست سوى إشارات على عودة **المسألة الاجتماعية ومطلب المساواة** في أجندات النضال الاقتصادي والإنساني والاحتجاج على سياسات التقشف وارتفاع الأسعار. **استمرّت هذه الانتفاضات الشعبية في بلدان الجنوب وبفضل الصعود الجديد لليسار السياسي في أمريكا الجنوبية. لكن الوعي العالمي بالحاجة إلى دور الدولة في مواجهة انهيار النظم الصحية في جميع أنحاء العالم في أعقاب الوباء يظل الإشارة الأكثر إقناعا بنهاية وهم القوة التنظيمية للسوق والحاجة إلى استئناف التعبئة الشعبية الواسعة.**

يرى حنين أننا نشهد **عودة سريعة للمسألة الاجتماعية** على المستوى الدّولي **بسبب الأزمات المتتالية للاقتصاد العالمي** التي أدّت إلى تراجع مُعدّل النمو وزيادة البطالة **وتفاقم التفاوتات** وزيادة **التضخم** دون اعتبار المشاكل **المناخية والبيئية الكبرى** الناتجة عن نمط الإنتاج الرأسمالي المُعوْلم الذي أصبح يُمثلُ ديانة جديدة.

تُعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي عرفت موجتين من الانتفاضات الشعبية في عامي **2011 و2019**، إحدى مناطق العالم التي **تشهد أقوى غليان شعبي** للمطالبة **بالديمقراطية والمساواة والكرامة ولوضع حد للفساد**. وحتى لو أدركنا **الخصوصيات الوطنية لكل حركة**، يُمكن تصميم **إطار مفاهيمي ومُقاربة منهجيّة** يسمح لنا **بالتعامل مع ملامح الاحتجاج الاجتماعي** الذي احتل ولا يزال يحتلّ تفكير الناس والباحثين.ات والسياسيين.ات.

كما يعتبر حنين أن **الأسباب التي أشعلت الانتفاضات** لا تزال قائمة وكذلك **الرغبة في التغيير الاجتماعي**، ولا تزال قواها الفاعلة حتى اليوم في أعماق مجتمعات المنطقة ولا تتوقّف هذه القوى عن **إظهار نفسها بوسائلها المُبتكرة** التي تُظهر **الصّراعات الاجتماعية الجديدة**.

تُكرّس الموجة الثانية من الانتفاضات في المنطقة وخارجها نقطة التحول التاريخية التي **تشهدها العولمة الرأسمالية والتي تشهد أزمة**، وذلك من شأنه أن يُضاعف من **مسؤولياتنا بعشرة أضعاف**.

وأضاف حنين أن قضية اللاّمساواة تُحظى باهتمام مُتزايد في **الأوساط الأكاديمية** وفي مجموعات **العمل الميدانيّة**، التي تبدو مسؤولة بشكل أساسي عن تصاعد حركات الاحتجاج. فبعكس النظرية السائدة للاقتصاديين الليبراليين منذ **ثمانينيات القرن العشرين** والتي تعتبر بأن اللامساواة **هي في الحقيقة مصدر إزعاج ثانوي** طالما انخفضت معدلات الفقر وعملت الأسواق بكفاءة، فقد تكون حتى مفيدة للنمو الاقتصادي، فإنّ الاقتصاديين الناقدين يُعارضون هذه العقيدة الليبرالية الآن بعد أن اتخذت مظاهر اللاّمُساواة أبعادا غير مسبوقة. طرح حنين مفهوما يجب أن نُوليه اهتمامنا الكامل، وهو مفهوم "**الاعتراف**" الذي أصبح **وسيلة لفهم دوافع الحركات الاحتجاجية**. تُفسّر العلوم الاجتماعية الكثير من **المُعاناة الاجتماعية** لمجموعة من الأفراد والجماعات من خلال الشعور بأنهم موضوع تهميش أو احتقار أو ازدراء، وبعبارة أخرى موضوع "**حُقرة**"[21].

إثر ذلك، قدّم الباحث رؤيته لتطور 'التحقّر' الاجتماعي. **وشدّد على** أن الموجة الأولى من الانتفاضات **في المنطقة في بداية الألفية سبقتها** حركات شعبية قوية **بدت بكونها بوادر للهزّات التي تلت لاحقا**. **يكفي أن نذكر** الانتفاضة في الحوض المنجمي في تونس عام 2008 **والتي حدثت في نفس الوقت الذي اندلعت فيه** انتفاضة سيدي إفني في المغرب. **في كلتي الحالتين، مثلت قضايا** التنمية المحلية وعدم المساواة بين الجهات زالمناطق الجغرافية ودور الدولة القوة الدافعة الأساسيّة وراء مطالب سكان **منطقتي التعدين المُنتجتين للثروة والتي حُرمت مع ذلك من ثمار العدالة التوزيعية**. **كما يُمكننا التوقف عند** إضراب عمال النسيج في المحلة **الذي يُشكّل معقلا للحركة العمالية المصرية لعقود من الزمن والذي أشعل** حركة 6 أبريل **قبل سنوات قليلة** من ثورة ميدان التحرير. **لقد كان** إضرابا مدعوما من العديد من الحركات السياسية. **وعلى الرغم من محاولات احتواء الإضراب، إلا أنه أشعل انتفاضة شعبية انتشرت عبر شوارع المدينة قام خلالها المتظاهرون بإزالة صور الرئيس مبارك** مما بشّر بكسر حاجز الخوف. **يمكننا**

[21] سلمى حسين: باحثة وصحفية أعمال، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

أيضا العودة إلى الجزائر في عام 2001 واندلاع الأحداث في منطقة القبائل **المعروفة أيضا باسم "الربيع الأسود" بعد** اغتيال الشاب ماسينيسا جرمة على يد شرطي **في نهاية مُظاهرة ضخمة نظمتها الحركة القبلية واندلاع مواجهات عنيفة بين قوات الأمن الجزائرية والسكان. استمر ذلك لعدة أشهر قبل بدء المفاوضات مع الحكومة في عام** 2002 **وبلغت ذروتها** بالاعتراف بالأمازيغية **كلُغة وطنية والتصريح في عام** 2009 **بإنشاء قناة إعلامية ناطقة بالأمازيغية.**

1.3 أمثلة على الحركات الاجتماعية في المنطقة

الحركة النسوية

شهدت الحركة النسوية بدورها مع اندلاع "الانتفاضات العربية" موجات متتالية من التعبئة والاحتجاج **متفاوتة الأهمية وفقا للسياقات الوطنية. نذكر في هذا الإطار حركة "طالعات"**[22] **الفلسطينية التي أطلقت حملة** لمعرفة الحقيقة حول وفاة 35 امرأة **في عام** 2018 **والتعبير عن أصوات النساء اللواتي يُواجهن مُختلف أشكال العنف. كما سجّلنا منذ** عام 2011 **وخاصة في** تونس ولبنان تقاطعات بين **الحركة النسوية و*التي تتفاعل مع مجتمع المثليين,ات والحركة الكويرية مما يُعزّز التغيير داخل الحركة النسوية** .

"مانيش مسامح"، أو لا للمغفرة في تونس

كانت تجربة "مانيش مسامح" واحدة من أنجح الحملات من حيث التنظيم والتعبئة بعد عام **2014**. وقد نظمت حركات شارك فيها **المجتمع المدني الديمقراطي والمنظمات الوطنية والأحزاب اليسارية التقدمية وأعداد كبيرة من الشباب من كلي الجنسين الرافضين لقانون المصالحة** الاقتصادية الذي اقترحه الرئيس الباجي قائد السبسي. كان الغرض من القانون هو منح العفو لرجال الأعمال المتهمين بالفساد. إنها حركة تعكس بوضوح رغبة المنسيّين.ات في العودة إلى التاريخ ورفض الرواية الرسمية للماضي والتصدي للجهود المبذولة لإعادة إنتاجه.

طرق التعبير لدى الشباب: موسيقى الراب ومجموعات الألتراس

أصبحت **فنون الشارع** بشكل عام **وموسيقى الراب بشكل خاص** منذ بداية الألفية الحالية **الطريقة المفضلة للتعبير** عن الشباب **وأداة لنضالهم الاجتماعي**. إن نقاط الالتقاء موجودة بين الراب والهوامش والمقاومة السياسية في تونس ودول شمال أفريقيا وكذلك في دوائر الهجرة المغاربية في أوروبا. **يعكس هذا أيضا العلاقة بين ثورة الاتصالات والإنتاج الفني مُنخفض التكلفة لمجموعات الراب والتضامن مع مجموعات أخرى من الشباب الناشطين في مجال الإعلام السمعي البصري والإعلام البديل. وقد نجح هذا النمط من التعبير الفني في فرض نفسه على الجهات الفاعلة السياسية وعلى المشهد الإعلامي التقليدي. لم يسلم هذا النمط من التعبير من القمع، اذ اضطرّ مغني الراب معاذ بلغوات الذي يُعتبر مُغنّي حركة** 20 **فبراير في المغرب لقضاء أربعة أشهر في السجن. وبعد رحيل حسني مبارك، تمّ اعتقال المطرب المصري رامي عصام من قبل الجيش الذي عذّبه لعدة ساعات فاضطرّ للذهاب إلى المنفى في الخارج في عام** 2015. **وتوفي شادي حبش في سجن طُرّة بعد عامين من الاعتقال** (2018-2020) **بعد أن تولّى إخراج مقطع فيديو لأغنية رامي عصام "بل**https://www.youtube.com/watch?v=FjBd_rvZr4U **حة" ساخرا من الرئيس عبد الفتاح السيسي.**

[22] جوزيف ظاهر، كاتب وأستاذ جامعي سوري سويسري.

الحركات البيئية

ازدهرت هذه الحركات بسرعة في المنطقة. ففي **عين صالح في الجزائر، رفض السكان استخراج الغاز الصخري** خوفا من تحويل منطقتهم إلى منطقة ملوّثة تماما مثل ما يحدث في الولايات المتحدة. وفي مدينة سوسة في تونس، أطلق نشطاء حملة **لإعادة شحنة من النفايات الضارة** المُرسلة إلى تونس كجزء من ميثاق للفساد تورّط فيه كبار المسؤولين. كما شهدت مدينة **عقارب** من ولاية صفاقس، ثاني أكبر ولاية في البلاد من حيث عدد السكّان والثقل الاقتصادي، حملة أطلق عليها اسم "**سكّر المكب**" كشفت الأزمة الهيكلية لإدارة النفايات المنزلية التي تعاني منها المدينة.

الحركة اللبنانية "طلعت ريحتكم"

مثّلت هذه الحركة حجر الزاوية في النشاط المدني للمواطنين. شهد لبنان ظهور هذه الحركة المدنية في عام 2015 استجابة لعودة أزمة النفايات. تميّزت الحملة بإحداث نُقلة نوعية في التاريخ السياسي المُعاصر للبنان بعد الحرب الأهلية من خلال النجاح في التعبئة الواسعة واستهداف السلطة السياسية والإصرار على قُدرة المجتمع المدني على تغيير ميزان القوى وتشكيل رأي عام قادر على إرساء أسس نضال مشترك.

الحراك الشعبي في الأردن

عادت الحركة الشعبية في الأردن بكامل قواها في عام 2018 وأضافت إلى المطالب الاجتماعية مطالب سياسيّة من خلال المُطالبة مرة أخرى بإقامة ملكية دستورية.

حركة الريف المغربية

مثّل الحراك الشعبي في منطقة الريف موجة جديدة من الاحتجاجات في عام 2016 وهي الأكبر منذ 20 فبراير 2011.

تُشكّل هذه الأمثلة من ضمن العديد من العينات الأخرى وفقا لماهر حنين، مثالا على ديناميّات الاحتجاج على أرض الواقع ودور الجهات الفاعلة في هذه النضالات وظهور جمهور مستعد للدفاع عنها. هل يُمكن لهذا التشخيص المُساعدة على التفكير في مفهوم جديد لحقوق الإنسان والقطع مع النموذج الليبرالي والرؤية الأوروبية والانفتاح على التجارب العالمية الغنية بما في ذلك تلك التي تحدث اليوم في العالم العربي؟

شبكة التقاطع في المغرب

ذكّر عبد الله الفناطسة[23] كيف خضع المغرب منذ أوائل الثمانينات لبرنامج الإصلاح الهيكلي تحت رعاية صندوق النقد الدولي. وقد وجّه هذا البرنامج الإنفاق العام نحو القطاعات ذات الأداء الاقتصادي العالي على حساب الخدمات العامة الاجتماعية وحرّر التجارة الخارجية وأزال الحواجز أمام الاستثمار المباشر الخارجي. وقد نفّذ المغرب مُعظم هذه التوصيات بالإضافة إلى انضمامه إلى مُنظمة التجارة العالمية و56

[23] ماهر حنين، باحث في مجال الفلسفة السياسية وعلم الاجتماع، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

اتفاقية للتجارة الحرة، بدءا بالاتفاق الذي ربطه بالاتحاد الأوروبي في فبراير 1996. وقد أجبره ذلك على تكييف سياساته وتشريعاته المحلية مع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات واعتماد "مرونة العمالة".

تعيّن على الاقتصاد المغربي مُواجهة الصّدمات الخارجية العنيفة نتيجة للعولمة ممّا أثر على آلاف العُمّال الذين فقدوا وظائفهم أو لم يتمكّنوا من الحصول إلا على وظائف هشّة. ونتيجة للإلغاء التدريجي للحصص المُخصّصة لقطاع المنسوجات التي بدأ العمل بها في عام 1974 والتي كانت تحمي صغار المُصدّرين من المنافسة الآسيوية، واجهت صادرات المنسوجات المغربية إلى أوروبا مُنافسة مباشرة مع الصادرات الآسيوية وخاصة منها الصّينية اعتبارا من يناير 1995. وقد أدّى ذلك إلى نقل الكثير من رؤوس الأموال من قطاع النسيج إلى أنشطة أخرى أكثر ربحيّة وحماية (العقارات والزراعة والسياحة) تاركة وراءها آلاف العمال.ات عاطلين.ات.

ثم تحدّث الزميل عن الحركات الاجتماعية الناتجة عن هذه السياسات الاجتماعية والاقتصادية. كانت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في صُلب الشعارات والمطالب الديمقراطية التي عبّر عنها المواطنون.ات في عام 2011 كجزء من ربيع الشعوب الذي امتدّ إلى بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط بما في ذلك المغرب مع حركة 20 فبراير. امتدّت هذه الحركة إلى عشرات البلدات والقرى تلتها تحرّكات محلية في مناطق الريف وجرادة وزاكورة منذ عام 2016. وللتذكير، انفجرت حركة الريف بعد وفاة بائع أسماك شاب داخل مكب للنفايات عندما أراد استعادة البضائع التي صادرتها منه شرطة مدينة الحُسيمة. تحوّلت الحركة من التعبير عن الغضب إلى المُطالبة بالحق في العمل وبناء المدارس والمُستشفيات والطّرق الريفية وغيرها من البُنية التحتية والخدمات العامة التي تفتقر إليها المنطقة.

بعد فشل حملة القمع ومحاولات تشويه صورة حركة 20 فبراير، اتخذت الدولة المغربية بعض الإجراءات لوضع حد للغضب الشعبي من خلال تلبية سلسلة من مطالبها الاجتماعية بما في ذلك الزيادة العامة للأجور وتشغيل الآلاف من العاطلين.ات عن العمل والتوظيف النهائي لآلاف العمال الوقتيّين وزيادة ميزانية صندوق التعويضات لتعزيز القدرة الشرائية وزيادة الإنفاق العام. كل هذا بالإضافة إلى حلّ الحكومة والبرلمان واعتماد دستور جديد.

لكن في الوقت الذي تمكّنت فيه حركة 20 فبراير من امتلاك قاعدة شعبية واسعة حول شعار: "الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية" وتحقيق مكاسب اجتماعية مهمة، إلا أنها عانت من نقاط ضعف استراتيجية:

عدم مُشاركة النقابات العُمالية وتشتت وضعف القوى اليسارية ونجاح الحكومة في إبعاد الأحزاب "التقدّمية" والليبرالية وانسحاب أهم حركة إسلامية (حزب العدل والإحسان).

بعد تراجع احتجاجات حركة 20 فبراير، تراجعت أيضا الدّولة عن مُعظم المكاسب التي وعدت بها في عام 2011. إذ تقلّص عدد فرص العمل المُبرمجة في الميزانية العامة وانخفضت ميزانية صندوق تعويضات الأسعار وتمّ قمع الحركات الاجتماعية: من ذلك حظر ثلثي الفروع الإقليمية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان وتسجيل اعتداءات على وسائل الإعلام واعتقال العديد من النشطاء. بلغت الأمور ذرواها خلال جائحة الكوفيد 19 والإغلاق الصّحي الذي تحوّل إلى حبس / حجر صحي اجتماعي وسياسي.

عرض الزميل بعد ذلك تجربة شبكة التقاطع للدفاع عن حقوق العُمّال ممّا أثار نقاشا حولها. تم إنشاء شبكة تقاطع في 26 أكتوبر 2013 في سياق خاص تميز بتراجع الحركة الشعبية بقيادة حركة 20 فبراير. استغلت الدولة المغربية هذه الانتكاسة للانسحاب من الاتفاق الاجتماعي الذي تم التوصل إليه في 26 أبريل 2011 مع المركزيّات النقابية واعتدت على العديد من الحقوق العمالية، بما في ذلك صياغة مشروع قانون يحُدّ من الحُرّيات النقابية والحق في الإضراب. أعلنت شبكة تقاطع منذ البداية أنها ليست بديلا عن النقابات العُمالية ولا تُمثل تنسيقيّة بين المنظمات النقابية، بل هي وسيلة لتعزيز نضالات العمال، الكثير منها يتمّ اليوم خارج إطار النقابات. تستحق الجمعية المغربية لحقوق الإنسان الثناء لاحتضانها تجربة تقاطع وتوفير الوسائل الضرورية لعملها مثل المقرات واللوجستيات وكذلك الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي التي اقتنعت بالمشروع وشاركت منذ بدايته في تمويل المؤتمرات الجهوية حول حقوق العمال قبل أن تضغط عليها الدولة المغربية لوضع حدّ لكل تعاون مع الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب منذ صيف عام 2014. واصلت شبكة التقاطع

العمل على نفسها، بفضل تطوع أعضائها والدعم المستمر للجمعية المغربية لحقوق الإنسان. وهي تدعم نضالات العمال في مختلف مواقع الإنتاج (المصانع والمناجم والورش والخدمات) من خلال نشر بيانات تضامنية، ومعلومات عن نضالات العمال في وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية، والاستشارات القانونية للعمال في مجال تشريعات العمل. وهي حاضرة، قدر الإمكان، في المظاهرات والاعتصامات العمالية وإلى جانب حركات الاحتجاج الإقليمية والمهنية. وهي تعارض القوانين والسياسات العامة التي تقوض حقوق العمال من خلال فضح محتواها الرجعي وتناقضها مع قانون العمل الدولي والمحلي. وهي تدرب الناشطين النقابيين في قطاعات الصناعة والزراعة والتعدين والخدمة المدنية، وفي مجالات قانون العمل والمفاوضات الاجتماعية وتنظيم نضالات العمال والأدبيات النقابية. وهي تمارس الضغط من أجل التصديق على الاتفاقيات الدولية وتكييف تشريعات العمل الوطنية مع المعايير الدولية.

ما الذي يتعيّن القيام به

في ردّهم على المظاهر المُختلفة لعدم المساواة والظلم، حاول المُتدخّلون.ات في هذا الجزء المُخصّص لتبادل الآراء تقديم إجابات على السؤال التالي: كيف يمكن للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة أن توفر إطارا مرجعيا للتعبئة والعمل ضد عدم المساواة؟

التقاضي الاستراتيجي لكي تكون الحقوق فعّالة (مُحامون بلا حدود ASF)

في مُداخلة حول دور التقاضي الاستراتيجي في مُكافحة اللاّمُساواة الاقتصادية والاجتماعية، قدّمت زينب المروكي[24] تجربة دعم ضحايا انتهاكات الحق في العمل المُنتهكة من قِبل الشركات متعددة الجنسيات الناشطة في تونس. في 16 يونيو 2014، أشادت مُنظمة محامون بلا حدود بقرار المحكمة الابتدائية بالمُنستير (مدينة ساحلية تونسية) الذي أدان خمس شركات (Liatex، JBG، JJ Fashion، THT، SUNCO) لعدم امتثالها للتشريعات الاجتماعية وطالب بتقديم تعويضات لفائدة 311 عاملا تم فصلهم ظلما في عام 2013. يُقدّر المبلغ الإجمالي للتعويض بأربعة ملايين دينار تونسي أي ما يُعادل 1.8 مليون يورو. يُذكّر قرار المحكمة بضرُورة احترام حقوق العمال بما في ذلك حقوق الشركات مُتعددة الجنسيات التي المُستقرّة في البلاد.

تلقّى العُمّال الدّعم من قِبل كلّ من 'محامون بلا حدود' والمُنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES) في إطار مشروع الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات الهشّة في مناطق المنستير وقفصة. تُعطي هذه الإدانة الصّادرة عن المحكمة الأمل لآلاف العُمّال خاصة في المناطق المُهمّشة في تونس من خلال إظهار أن اللجوء إلى العدالة يُمكن أن يضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

مساءلة المؤسسات المالية الدولية (الفدرالية الدّولية لحقوق الإنسان FIDH)

حول "تحميل المسؤولية للمُؤسسات المالية الدولية"، تطرّق أنطوان مادلين[25] في إطار الورشة الثانية للتبادل إلى ضرورة دفع المُؤسّسات المالية الدولية لتحمل مسؤولياتها. وأشار إلى مبادرتين يمكن للمنظمات غير الحكومية اعتمادهما: وضع معايير واضحة لحقوق الإنسان في سياسات المصارف والبنوك العامة للتنمية، وإنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية الدولية. وفيما يتعلق بالتزام بنوك التنمية بوضع معايير تضمن عدم انتهاكها لحقوق الإنسان، ذكّر مادلين أن نحو 331 مُدافع.ة عن حقوق الإنسان تمّ اغتيالهم.ن في عام 2020 في 25 دولة[26] وقد كانت مجموعة كُبرى منهم تُعارض مشاريع صناعية وشدّد على ضرورة القيام بحملات للدّعوة والمُناصرة تستهدف جميع الجهات الفاعلة.

---

[24] أنطوان مادلين: مدير المناصرة الدولية لدى الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان.

[25] جيلبير أشقر أستاذ في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، حول العديد من الكتب بما في ذلك "الشعب يريد: دراسة منهجية للانتفاضة العربية".

[26] https://www.pressegauche.org/Palestine-Tal-at-un-mouvement-feministe-qui-reinvente-la-lutte

وقدّم أنطوان مادلين أمثلة من بنغلاديش بشأن التفاوتات في الأجور بين الجنسين فضلا عن المُبادرات المُتّخذة لتعزيز النظام القانوني الوطني وزيادة الوعي القانوني بين العمال وأصحاب العمل وأصحاب المصانع والعاملين في قطاع الحقوق كما قدّم أمثلة أخرى للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي والنتائج التي حققتها مُنظمة العمل الدولية في كلّ من الفيتنام وكوستاريكا والموزمبيق والتوغو والجزائر وماليزيا. وقدم مثالا مُفصّلا على برنامج "أحميني" للعاملات في المناطق الزراعية والذي يهدف إلى توفير الضمان الاجتماعي والحصول على الرعاية الصحية وتأمين تعويض العُمّال ومكافآت نهاية العمل. وقدم أمثلة أخرى من سوريا والعراق والأردن ولبنان لتجمّعات النساء العاملات التي حققت الاستقلال الاقتصادي والثقة بالنفس والكرامة والقُدرة على صُنع القرار.

بناء تحالُفات لتعزيز حُقوق الإنسان (المعهد العربي لحقوق الإنسان)

استعرض زهير بن جنات في كلمته[27] تجربة المعهد العربي لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان لدى الحركات الاجتماعية من خلال سلسلة من الأنشطة التي تم تنفيذها في إطار مشروع "القيادة الجديدة والحركة الاجتماعية في تونس" بهدف تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الحركات الاجتماعية التي تفتقر إلى تنظيم وهياكل وقيادة، والتي تُدافع عن قضايا مُختلفة لكنها تظلّ تحت مظلّة حقوق الإنسان.

شملت الحركات المُنتفعة بمُختلف أنشطة المشروع مجموعات تُمثل العاملات الزراعيات (عاملات الفلاحة) ومجموعات تُمثل الحركات التي تطالب بالحق في الماء ومجموعات تُمثل الحقوق الجنسية ومجموعات تُمثل الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأظهر بن جنات كيف أنه من خلال اعتماد نهج شامل لحقوق الإنسان، تمكّن المعهد العربي لحقوق الإنسان من إقامة تحالفات بين العديد من الحركات التي لم تكن معتادة على العمل معا وبين عدد كبير جدا من النشطاء المقتنعين بأهمية كل منهم في وصول الآخرين إلى حقوقهم.

تمّ إجراء عدّة مُناقشات مع المُشاركين أثناء حلقات العمل وبعدها بشأن المنهجية المُعدّلة والبرنامج ومُحتويات الأنشطة فضلا عن آفاق هذه التجربة.

وللتلخيص

تكشف مختلف المُداخلات التي تمّ تقديمُها عن تعميم السياسات الليبرالية الجديدة في المنطقة التي أدت إلى تفاقم الدّين العام والخاص. وقد رافقت هذه التغييرات الهيكلية في الاقتصاد خطابات معيارية جديدة تقوم على دعم النزعة الاستهلاكية وتسليع الأراضي من خلال تشجيع المزارعين على بيع أراضيهم أو حتى من خلال مصادرتها. ويرافق ذلك زيادة في أسعار الأراضي وحُمّى المضاربة العقارية وتدمير الموروثات الحضرية التاريخية التي يتمّ وضعها في أيدي رجال الأعمال من القطاع الخاص المهووسين بالربح. يتم تشجيع الاستثمار في القطاع العقاري مما يزيد من أهمية الملكية الفردية على حساب المصلحة العامة. وهكذا تنسحب الدولة وفي الوقت نفسه تسمح أشكال الحكم الجديدة بتفاقم اللاّمساواة واستخدام العنف.

ازدادت اللاّمساواة على مدى العقدين الماضيين بين المجموعات والفئات الاجتماعية وكذلك الفوارق بين الجهات والمناطق الريفية والحضرية كماكشفت الجائحة الصحية وسياسات الحجر الصحي المُتّصلة بشكل صارخ في المنطقة وفي مُختلف أنحاء العالم عن هشاشة هياكل الدولة وأنظمتها للحماية الصحية والاجتماعية إذ فضحت أزمة كوفيد-19 الاختلالات حتى في البلدان الكبيرة ذات الأنظمة الصحية والاجتماعية المتقدمة. لقد فتحت الأبواب أمام العديد من الأسئلة من قبل مواطنيها حول تعريف الدولة

[27] زهير بن جنات أستاذ محاضر (HDR) في علم الاجتماع / مختبر البحوث: الدولة والثقافة وتغيرات المجتمعات (ECUMUS) كلية الآداب والعلوم الإنسانية في صفاقس تونس.

وسياساتها الاجتماعية والاقتصادية وسياسات الحجر الصحي وأشكال عدم المساواة في إعداد اللقاحات وتوزيعها وجودتها وسياسات التطعيم للفئات المحرومة وكذلك حول جودة التعلم عن بعد والتفاوتات بين المناطق بشأن استخدام السياسات الأمنية وفرض الحجر الصحي وحظر التنقل وسياسات المراقبة والعقوبات.

ركّزت ندوة سواسية الدراسية بشكل خاص على حالات مُحدّدة من عدم المساواة وعلى مظاهر التهميش والإقصاء من خلال إنتاج خريطة تكشف عن التجارب الحياتية للفُقراء والمهمّشين والعُمّال اليوميّين والنساء وصغار الموظفين والشباب والأقليات الدينية والعرقية والمُهاجرين من الرّجال والنساء.

سلّطت المُداولات أيضا الضوء على مسألة السيادة الغذائية والدين العام والتمييز المنهجي ضدالنساء والأقليات. ومن المسائل الأخرى التي أثارت الاهتمام استخدام القوانين واللوائح، واستخدام أساليب الضغط، وتجديد التفكير في ثلاثية المساواة والعدالة والإنصاف، وتعزيز المساواة للجميع أمام القانون وممارسة المواطنة، والحق في المُعارضة والمقاومة، واعتبار المواطنة مصدرا لإضفاء الشرعية على الدولة وسياستها الاجتماعية وليس كمُعارض للدولة.

تُبيّن النتائج المستخلصة من الميدان ومُداخلات المشاركين,ات أننا نواجه تحّديات جديدة. والواقع أننا نشهد تقلّص الطبقات الوسطى وهو ما سيُؤدّي بنا إلى مُواجهة بين الأغلبية والأقلية الثرية التي تحتكر الموارد والأرباح. تكشف المداخلات المختلفة للخبراء عن الزيادة الكبيرة في التفاوتات في الدخل والثروة في المنطقة العربية.

وفي سياق تراجع دور النقابات العُمالية في المنطقة، شدّدت العديد من المداخلات على الحاجة إلى التفكير في طرق جديدة لتشكيل مجموعات ضغط لتحسين ظروف العمل من خلال المفاوضة الجماعية والمُساعدة في وضع سياسات اقتصادية يمكن أن توزع الدخل بشكل أكثر إنصافا على غرار الضرائب التصاعدية والتأمين الاجتماعي.

وأجريت مناقشات للتفكير في ما يُمكن اعتباره عقدا اجتماعيا جديدا أنشأته مجتمعاتنا لتمكين الشباب من العيش بكرامة وإشراك النساء والأطفال وتحسين ظروف التعليم والتعلم وتحسين الأجور وظروف العمل لا سيما في وقت تزيد فيه العمالة والتشغيل المؤقت أو غير المستقر وحيث يعمل عدم استقرار التشغيل على كسر الرابطة الاجتماعية[28].

وشدّدت العديد من المداخلات على احترام الحقوق الأساسية، ومكافحة التهرب الضريبي وجميع أشكال الفساد والمحسوبية والتمييز الجهوي التي غالبا ما تتقاطع مع الهيمنة القبلية أو العائلية أو الطائفية ومُكافحة المحسوبية وتعزيز أشكال التكافل الاجتماعي والمبادرات البديلة.

وكشفت تدخلات أخرى عن الفصل المكاني للمدن وفقا للفئات الاجتماعية والاقتصادية، وولادة المدن المغلقة التي انتفعت بالتحسين والتطوير وقبضة القطاع الخاص على السلع العامة وخصخصة الخدمات الأساسية وتهميش المناطق الداخلية والتشكيك في السياسات المختلفة التي تؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي والأسس الأيديولوجية لهذه السياسات ودور السلطة السياسية في إنتاج عدم المساواة.

وبحثت العديد من المداخلات الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية، ودور الحركات المهنية والجماعات الحرفية والنقابات العمالية في مكافحة زيادة الظلم الاجتماعي. وشدد آخرون على ضرورة وضع حد للممارسات المكانية والعمرانية التي تعزز استراتيجيات الخصخصة للحد من الأضرار التي تلحق بالمساحات الخضراء في المدن والأحياء. ركزوا على إحياء فكرة "الحق في المدينة" على حد تعبير هنري لوفيفر من خلال إنشاء مجموعات تعمل على توفير السكن اللائق والبنية التحتية والدفاع عن الحق في التمتع بالأماكن العامة.

[28] أباهر السقا: عالم اجتماع فلسطيني من جامعة بيرزيت في الضفة الغربية

كان هذا اللقاء فرصة مهمة لجمع المتخصصين.ات من مختلف الخلفيات والقناعات والجهات الفاعلة في مجالات حقوق الإنسان، للتفكير معا في كيفية حشد الطاقات والقدرات للحد من عدم المساواة والعمل على تحقيق العدالة التي طال انتظارها. تكتسي هذه التبادلات أهمّية قُصوى لأنها تضع حدا للعزلة التي تفصل الأكاديميين عن الجهات الفاعلة في هذا المجال. كانت أهم الفترات في هذا الاجتماع جلسات النقاش التي تبادل فيها الأفكار والآراء باحثون.ات من خلفيات ووجهات نظر وخبرات متنوعة. تمكّنا من تعلم الدروس والتفكير في هذه التجارب وفي ما هو ممكن لنقله وكيفية القيام بذلك.

ولمُتابعة هذه المناقشات الحماسية الغنية بالمعلومات والتحليلات والمقترحات، تم تشكيل فريق متعدد التخصصات من خمسة عشر عضو ليكون بمثابة هيكل الإطار العلمي للمشروع. سيُساهم هؤلاء الخُبراء من خلال معارفهم وتجاربهم العلمية أو مُشاركاتهما في النضال، في تحليل وتقييم السياسات التي تعمق أوجه عدم المساواة وتمنع المواطنين من التمتع بحقوقهم الأساسية مثل الحق في العمل والصحة والحماية الاجتماعية والسكن والتعليم والحصول على مياه الشرب والبيئة وجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تكفلها المعايير الدولية. وقد كُلّف فريق الخبراء بالمهام التالية:

- متابعة وتقييم تنفيذ التزامات للدول المعنية بالبرنامج: مصر ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس، فيما يتعلق بالرعاية الصحية والحصول على الحماية الاجتماعية. ويشمل ذلك رصد مدى تنفيذ التوصيات الموجهة إليها من جانب هيئات الاتفاقيات الدولية وغيرها من الآليات غير المنشأة بموجب معاهدات. سيتمّ إيلاء اهتمام خاص لتقييم أثر السياسات العامة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة.

- المشاركة في الإشراف وتيسير ورشات تبادل الخبرات وبناء القدرات المتعلقة بالموضوعات التي يتناولها البرنامج.

- المشاركة في التوجيه المنهجي والإشراف على التقارير والدراسات التي ستقوم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان وشركاؤها بإعدادها.

- توجيه أعمال المناصرة المعدة في إطار البرنامج وصياغة المُراسلات والتوصيات الموجهة إلى مختلف أصحاب المصلحة الاقتصاديين على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل الدعوة إلى احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنفيذ سياسات اقتصادية قائمة على المساواة.

- تبادل الخبرات الرائدة في مجال تعزيز الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء.

أبـــقوا أعيـــنكـــم مفتـــوحـــة

fidh

إثبات الحقائق – بعثات تحقيق ومراقبة محاكمات

دعم المجتمع المدني- برامج تدريب وتبادل

حشد المجتمع الدولي- مناصرة أمام الهيئات الحكومية الدولية

الإبلاغ والتنديد – حشد الرأي العام

بالنسبة للفدرالية، يعتمد تحول المجتمعات على عمل الفاعلين المحليين

تعمل الفدرالية حول العالم تعمل على المستويات المحلية والوطنية لدعم روابطها العضوة وشركائها لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان ودعم مسارات التحول الديمقراطي. ويستهدف نشاطها الدول وغيرها من أصحاب السلطة مثل الجماعات المعارضة المسلّحة والشركات متعددة الجنسيات.

أول المستفيدين من نشاط الفدرالية هم المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان العضوة في الحركة، ومن خلالهم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. تتعاون الفدرالية أيضا مع منظمات محلية شريكة وتطور تحالفات مع صانعي تغيير آخرين.

مديرة النشر :
أليس موغوي
رئيسة التحرير :
ايليونور موريل
تنسيق :
يسرى فراوس
ختام برقاوي
و زياد عبيدي
تصميم :
LMDK Agency

fidh

CONTACT

FIDH
17, passage de la Main d'Or
75011 Paris - France
Tel: (33-1) 43 55 25 18
www.fidh.org
Twitter: @fidh_en / fidh_fr / fidh_es
Facebook:
https://www.facebook.com/FIDH.HumanRights/

Dépôt légal juillet 2023- FIDH (éd. Arabe) = ISSN 2106-8054 - Fichier informatique conforme à la loi du 6 janvier 1978 (Déclaration N°330 675)

fidh

يـــجـــب أن تعـــلـــم أن

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان على حماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات وتقديم مرتكبيها للعدالة.

ولاية واسعة النطاق

تعمل الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان على ضمان احترام جميع الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كالحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الإجتماعية والاقتصادية.

حركة عالمية

تأسست الفدرالية سنة 1922 وتضم حاليا 188 منظمة عضوة من 116 بلدا. تنسق الفدرالية وتساند أنشطة روابطا وتقدم لهم منبرا دوليا.

منظمة مستقلة

كما هو الحال بالنسبة لروابطها العضوة، الفدرالية مستقلة عن أي حزب أو عقيدة وأي حكومة.